

CDIP/22/12

الأصل: بالفرنسية

التاريخ: 25 سبتمبر 2018

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الثانية والعشرون

جنيف، من 19 إلى 23 نوفمبر 2018

مشروع بشأن تعزيز قطاع الموسيقى وتطويره في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية اقترحه بوركينا فاسو

وثيقة من إعداد الأمانة

1. تلقت الأمانة في رسالة مؤرخة في 24 سبتمبر 2018 مقترح مشروع تحت عنوان "تعزيز قطاع الموسيقى وتطويره في بوركينا فاسو وبعض البلدان الإفريقية" قدمه مكتب بوركينا فاسو لحق المؤلف الذي التمس تقديم المقترح إلى الدورة الثانية والعشرين للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (لجنة التنمية).
2. ويرد مقترح المشروع المذكور أعلاه في مرفق هذه الوثيقة.

3. إن لجنة الميزانية مدعوة إلى النظر في
مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

عنوان المشروع: تعزيز قطاع الموسيقى وتطويره في بوركينا فاسو وبعض البلدان الإفريقية

السياق والمصوغات

تربع الموسيقى اليوم على هرم الأنشطة الفنية في إفريقيا. وتُعد الموسيقى، مع القطاع السمعي البصري، واحدة من القطاعات الواعدة بمعدل نمو مرتفع، مع تمتعها بإمكانية هائلة لتوفير الوظائف والعملات.

إن حضور الموسيقى الذي ما نفاك يتزايد أكثر من أي وقت مضى في المصنفات السمعية البصرية، ودور القطاع السمعي البصري الذي غدا أمرا لا مناص منه في تعزيز المصنفات الموسيقية، ليُوضَّح مدى التشابك المتنامي بين هاذين القطاعين الفنيين. ونشترك الموسيقى والقطاع السمعي والبصري، فضلا عن ذلك، في استغلالهما على أساس الآليات ذاتها عبر نماذج اقتصادية جديدة أصبحت مهيمنة من قبيل تنزيل الملفات الموسيقية والبت الحي على الإنترنت.

وتما كما القطاع السمعي البصري، تعاني الموسيقى من ضعف هيكلية سلسلة قيمة الجهات الفاعلة المعتمدة على انخفاض مستوى تطور النظام البيئي الثقافي في سياق أصبح أكثر تعقيدا مع تطوير التكنولوجيا الرقمية.

ويواجه الفاعلون في القطاع الموسيقى، من الإنشاء إلى الاستهلاك مرورا بالتوزيع، صعوبات هائلة تمنع هذا القطاع الواعد من استغلال كامل إمكاناته. وتواجه الهيئات الإدارية الجماعية أيضًا تحديات جديدة في إدارة أصحاب الحقوق داخل هذه البيئة الرقمية.

لكن كيف يمكن تسخير ديناميكية الموسيقى والإعلام السمعي البصري عند كفاءة التنفيذ الجيد للنظم القانونية المتعلقة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في السياق الرقمي؟

قد يساعد تمديد المشروع CDIP 17/7 على إعطاء الإجابات الشافية.

وصف المشروع

يشمل برنامج "تعزيز قطاع الموسيقى وتطويره في بوركينا فاسو وبعض البلدان الإفريقية" ثلاثة محاور رئيسية وهي:

- دراسة متعلقة باستغلال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في إطار استغلال الموسيقى عبر الإنترنت والوقوف على الرهانات القانونية والاقتصادية في البلدان المستفيدة من المشروع؛
- تدريب أصحاب المصلحة المعنيين في قطاع الموسيقى والقطاع السمعي البصري على الجوانب التعاقدية لإحالة الحقوق المتعلقة بالموسيقى؛
- التدريب المستمر لموظفي المحاكم بشأن عقود الموسيقى والإعلام السمعي والبصري وإعداد أداة التوثيق ذات الصلة بالسوابق القضائية للمواد المرجعية في هذه المجالات؛
- تعزيز قدرة أصحاب الحقوق وهيئات الإدارة الجماعية على تقنيات التفاوض بشأن حقوق الموسيقى المطبقة على القطاع السمعي البصري.

- تعزيز احترام حق المؤلف بين المستخدمين عبر نشر موثيق أفضل الممارسات بين المؤلفين وفناني الأداء والمنتجين وهيئات البث؛

- تعميق الامتثال للمواصفات ذات الصلة بحق المؤلف والحقوق المجاورة لدى السلطات التنظيمية؛

- تطوير وحدة موسيقية كجزء من مشروع التعليم عن بعد.

الأهداف

- تشجيع تطوير القطاع السمعي البصري والموسيقى في البلدان المستفيدة عن طريق كفاية الاقتدار المهني للجهات الفاعلة وتعميق إدراكهم لكيفية عمل نظام الملكية الفكرية في هذه المجالات من أجل إدارة فعالة لأصول الملكية الفكرية في إطار وضع الاستراتيجيات وخطط العمل في كل مرحلة رئيسية من العملية الإبداعية.

- دعم تطوير المضمون المحلي وتوزيعه بفضل تعزيز الكفاءات التي ستسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة بكفاية الإيرادات في الأسواق المحلية والدولية.

- زيادة ربحية المعاملات القائمة على حق المؤلف بفضل تحسين إدارة أصول الملكية الفكرية والأطر القانونية والقدرات المؤسسية، لاسيما عن طريق تطوير البنية التحتية.

- ضمان تعزيز احترام حق المؤلف.

استراتيجية التنفيذ

يَتَّبَع المشروع مقارنة للتنفيذ تتناسب مع كل بلد مستفيد على حدة لتقديم الدعم المناسب؛ وتعزيز مشاركة مختلف البلدان على المستوى الإقليمي من أجل تعزيز التبادل الفعال للخبرات وكذا أوجه التآزر.

المستفيدون الرئيسيون من المشروع هم:

- أصحاب الحقوق من قبيل منتجي الموسيقى، وكتاب الأغاني الموسيقية والملحنين، وفناني الأداء،

- شركات الإنتاج والتوزيع،

- المؤسسات المصرفية وشركات التمويل الصغير،

- موظفي المحاكم،

- هيئات الإدارة الجماعية.

وسوف يستند تنفيذ المشروع إلى شراكة بين القطاعين العام والخاص تشمل الإدارات الوطنية للبلدان المستفيدة، وهيئات القطاع الخاص المعنية، والمنظمات الدولية، والاستشاريين الخارجيين الأفارقة والدوليين.

المدة: 12 شهرًا

[نهاية المرفق والوثيقة]